17

(عتقاو عبد الله بن الزبير القرشي أبي بكر الخصيدي (۲۱۹هـ) كله

> وفيه: أصول السُّنة واعتقاد السَّلف

التعريف بصاحب العقيدة

الاسم: عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة بن عبد الله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي.

الكنية: أبو بكر.

الشهرة: الحُميدي.

الوفاة: (٢١٩هـ) يَخْلَلْلُهِ.

ثناء العلماء عليه:

قال أحمد بن حنبل: الحُميدي عندنا إمام.

وقال أبو حاتم: أثبت الناس في ابن عيينة الحُميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام.

وقال إسحاق بن راهويه: الأئمة في زماننا: الشَّافعي، والحُميدي، وأبو عُبيد.

وقال البخاري: الحُميدي إمام في الحديث.

مصادر الترجمة:

«الجرح والتعديل» (٥٦/٥) و«تهذيب الكمال» (١٤/١٤٥) و«السير» (١١/١٢٠).

مجمل العقيدة:

ذكر الإمام الحُميدي رحمه الله تعالى في اعتقاده هذا أصول مسائل أهل السُّنة والجماعة التي من خالف شيئًا منها خرج عن أهلها.

وهذه العقيدة مشهورة عند أهل العلم: بـ (أصول السُّنة) كما سماها المصنف بذلك.

مصدر العقيدة:

استخرجت هذه العقيدة من آخر كتاب «المسند» للحميدي نَخْلَلْهُ، فقد ختم كتابه هذا بذكر اعتقاده الذي يدين الله به.

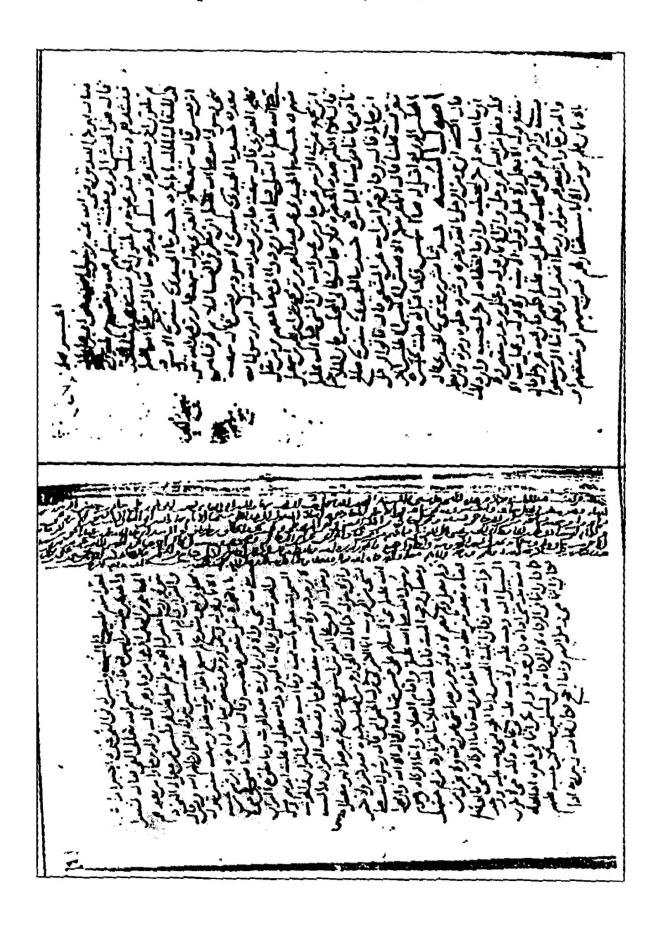
وقد حصلت على صورتين من المخطوط وهما في مركز الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية أصولهما من دار الكتب الظاهرية، وقد كتبتا بخطِّ جيد مقروء.

وكتب في بدايتها: (أصول السُّنة).

ثم قابلتهما بطبعة دار المغنى (ط۲) (١٤٢٣هـ).

صورة من المخطوط

الصورة من المخطوط الثاني



أصول السُّنة

قال عبد الله بن الزبير الحُميدي كَاللَّهُ:

السُّنَّةُ عندنا:

١ ـ أن يؤمِنَ الرَّجلُ بالقدرِ خيرِه وشرِّهِ، حلوِه ومُرِّهِ.

٢ ـ وأن يعلم أن ما أصابَه لم يكن ليُخطِئَه، وأن ما أخطأه
لم يكن ليُصِيبَه، وأن ذلك كلَّهُ قضاءٌ مِن الله عَظِيّ.

٣ _ وأن الإيمانَ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقُصُ.

ولا ينفَعُ قولٌ إلَّا بعملٍ،

ولا عملٌ وقولٌ إلَّا بنيَّةٍ،

ولا قولٌ وعمَلٌ ونِيَّةٌ إلَّا بسُنَّةٍ.

على أصحابِ محمدٍ ﷺ كلّهم؛ فإن الله ﷺ والله ﷺ كلّهم؛ فإن الله ﷺ كلّهم والتّرخُم على أصحابِ محمدٍ ﷺ كلّهم؛ فإن الله ﷺ قَلْوُنِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالإِخْوَانِنَا وَالحَشر: ١٠].

فلن يؤمن (١) إلَّا بالاستغفار لهم.

⁽١) وفي نسخة: (فلم نؤمن).وفي المطبوع: (فلم نؤمر).

• ـ فمَن سبَّهم، أو تنقَّصهم، أو أحدًا منهم؛ فليس على السُّنَّةِ، وليس له في الفيءِ حقّ.

٦ - أخبرنا بذلك غيرُ واحِدٍ عن مالِكِ بنِ أنسٍ أنه قال: قسمَ الله تعالى الفيءَ فقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِينرِهِمْ ﴾ [الحشر: ٨].

شم قال: ﴿وَاللَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آغَفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠](١).

فمن لم يقل هذا لهم فليس مِمَّن جُعِلَ له الفيءُ.

٧ ـ والقرآنُ كلامُ الله.

٨ ـ سمعتُ سفيان يقول: القرآنُ كلامُ الله، ومن قال: مخلوقٌ، فهو مُبتدعٌ، لم نسمَع أحدًا يقولُ هذا(٢).

٩ ـ وسمعتُ سُفيان يقولُ: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ، ويزيدُ وينقُصُ.
فقال له أخوه إبراهيم بنُ عُيينةَ: يا أبا مُحمدٍ، لا تقل^(٣):
يَنقُصُ؟

فغضِبَ وقال: اسكُت يا صبيُّ! بل حتَّى لا يَبقَى منه شيءٌ (٤).

⁽۱) رواه الخلال واللالكائي. وقد خرجته في تعليقي على «الإبانة الصَّغرى» (٢٠٦).

⁽٢) رواه حرب الكرماني في «السُّنة» (٣٩٣/ بتحقيقي) عن سفيان بن عيينة كَلْلَهُ. وروى عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٢٥) عن سفيان بن عيينة قال: القرآنُ كلامُ الله عَيْلُ من قال: مخلوقٌ؛ فهو كَافِرٌ ومَن شكَّ في كُفرِهِ؛ فهو كافِرٌ.

⁽٣) وفي نسخة: (لا تقول).

⁽٤) «الإيمان» للعدني (٢٨)، والخلال (١٠١٨ و١٠٤٧)، و«الإبانة» (١١٤٩)، و«الشريعة» (٢٤٠).

١٠ ـ والإقرَارُ بالرُّؤيةِ بعد الموتِ.

١١ ـ وما نطقَ به القرآنُ والحديث؛

مثل: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً عُلَّتَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [المائدة: ٦٤].

ومثل: ﴿ وَأَلْسَمَوَتُ مَطُوبِيَّاتُ مِيمِينِهِ ۚ ﴾ [الزمر: ٦٧].

وما أشبَه هذا مِنَ القرآنِ والحدِيثِ لا نزِيدُ فيه ولا نُفسِّرُه نَقِفُ على ما وقف عليه القرآنُ والسُّنَّةُ، ونقولُ: ﴿الرَّمْنُ عَلَى الْعَرْشِ السَّنَوَىٰ (اللهُ: ٥].

ومَن زعمَ غيرَ هذا فهو مُعطِّلٌ جهميٌّ.

۱۲ ـ وأن لا نقول كما قالت الخوارج: مَن أصابَ كبيرةً ؟ فقد كفرَ.

١٣ ـ ولا نُكفِّرُ (١) بشيءٍ مِن الذنوبِ؛ إنَّما الكفرُ في تركِ الخمسِ التي قال رسولُ الله ﷺ: «بُنيَ الإسلامُ على خمسِ: شهادَةُ أن لا إله إلّا الله وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله، وإقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضانَ، وحجُّ البَيتِ» (٢).

١٤ _ فأما ثلاثٌ منها فلا يُناظرُ تاركها:

مَن لم يتشهَّد، ولم يُصلِّ، ولم يَصُم؛ لأنه لا يؤخَّرُ شيءٌ مِن هذا عن وقتِهِ،

ولا يجزئ مَن قضًاه بعد تفريطِهِ فيهِ عامدًا عن وقتِهِ (٣).

⁽١) وفي نسخة: (ولا تكفير).

⁽۲) رواه البخاري (۸)، ومسلم (۲۱ و۲۲).

⁽٣) سيأتي الكلام عن هذه المسألة في اعتقاد القادري (٥٥) فقرة (٢٤).

١٥ ـ فأما الزَّكاةُ فمتى ما أدَّاها أجزَأت عنه، وكان آثمًا في الحبس.

17 - وأما الحجُّ فمَن (١) وجبَ عليه، ووجدَ السَّبيلَ إليه؛ وجَبَ عليه.

ولا يجبُ عليه في عامِهِ ذلك حتَّى لا يكون له منه بُدُّ، متى أَدَّاه كان مُؤدِّيًا، ولم يكن آثمًا في تأخيرِهِ إذا أَدَّاه كما كان آثمًا في الزَّكاةِ؛ لأن الزَّكاةَ حقُّ لمسلمِينَ مساكِين حبَسَه عليهم، فكان آثمًا حتَّى وصلَ إليهم.

وأما الحجُّ فكان فيما بَينَه وبين رَبِّهِ إذا أدَّاه فقد أدَّى.

وإِن هو ماتَ وهو واجِدٌ مُستطيعٌ ولم يحجَّ؛ سأل الرَّجعةَ إلى الدنيا أن يحُجَّ.

ويجبُ لأهلِهِ أن يحجُّوا عنه.

ونرجو أن يكون ذلك مُؤدِّيًا عنه (٢)، كما لو كان عليه دينٌ فَقُضي عنه بعد موتِه.

تم الكتابُ والحمدُ لله وحدَه وصلى الله على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابِهِ وأزواجِهِ وذرِّيَّتِهِ أجمعِين



⁽١) وفي نسخة: (فمتى).

⁽٢) وفي نسخة: (عليه).